

Distr.: General
11 August 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

محضر موجز للجلسة السابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد سانت إيميه (سانت لوسيا)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

مسألة الصحرا الغربية

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

مسألة كاليدونيا الجديدة

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

طلبات الاستماع

مسائل ساموا الأمريكية، وأنغويلا، وبرمودا، وجزر فرجن البريطانية، وجزر كايمان، وغوام،
ومونتيسيرات، وبيتكيرن، وسانت هيلانة، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فرجن التابعة
للولايات المتحدة

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل، وتبناها في مذكرة وإدراجها أيضا
في نسخة من المحضر. وينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ صدوره إلى: Chief, Official

.Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة وسائر محاضر الجلسات في وثيقة تصويب.



الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

غوام

جزر تركس وكايكوس

جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٠

إقرار جدول الأعمال

١ - أقر جدول الأعمال.

مسألة الصحراء الغربية (A/AC.109/2010/11)

٢ - الرئيس: لفت الانتباه إلى ورقة العمل بشأن الصحراء الغربية التي أعدها الأمانة العامة (A/AC.109/2010/11)

٣ - السيد نونيز موسكيرا (كوبا): قال إن شعب الصحراء الغربية ظل يقاتل من أجل تأكيد حقه في تقرير المصير لأكثر من ٤٠ عاما. وقد ذكرت الأمم المتحدة مرارا وتكرارا أن الصراع في الصحراء الغربية مسألة من مسائل إنهاء الاستعمار تندرج في إطار قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) وبناء على ذلك تتولى الأمم المتحدة المسؤولية المباشرة بشأنها. وكما أكد أكثر من ٤٠ قرارا اعتمدها الأمم المتحدة منذ عام ١٩٦٣، لا يمكن سوى لشعب الصحراء الغربية أن يقرر مستقبله، بحرية ودون تدخل أو شروط.

٤ - ومضى قائلا إنه قد عُقدت أربع جولات مفاوضات برعاية الأمين العام. ويجب أن تواصل الأطراف السعي من أجل إيجاد حل يضمن تقرير المصير للشعب الصحراوي، على أساس اتفاقات تتواءم مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقرار ١٥١٤ (د-١٥).

٥ - واستطرد قائلا إن الشعب الصحراوي يحتاج إلى دعم المجتمع الدولي. وتساهم كوبا، رغم مواردها المتواضعة، في تنميته، خاصة في ميدان التعليم: حيث يوجد أكثر من ٤٠٠ طالب صحراوي في النظام التعليمي الكوبي.

٦ - السيد فالرو بريسنيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إنه يريد أن يسجل التزام بلده بتقرير الصحراء الغربية لمصيرها. ويجب احترام المبادئ الأساسية

المنصوص عليها في دستور فنزويلا أيضا بالنسبة للشعب الصحراوي، الذي ظل يقاتل ببطولة لمدة أربعة عقود تقريبا لتأكيد حقه في تقرير مصيره والحرية والاستقلال.

٧ - ومضى قائلا إن جمهورية فنزويلا البوليفارية أقامت علاقات دبلوماسية مع الجمهورية الديمقراطية العربية الصحراوية وحافظت على روابط ودية وتعاونية معها. وأعرب عن أمله في أن يتمكن الشعب الصحراوي، بدعم الأمم المتحدة، من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير. ولكي يتحقق ذلك، يجب أن تدخل المفاوضات مرحلة أكثر كثافة، مما يؤدي إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن المختلفة. بيد أن المحادثات لن تتكامل بالنجاح إلا إذا استرشدت بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) والقرارات الأخرى ذات الصلة.

٨ - وأعرب عن أمل جمهورية فنزويلا البوليفارية في أن تتحقق إرادة الشعب الصحراوي، بطريقة سلمية، من خلال إجراء استفتاء على الاستقلال. وتحقيقا لهذه الغاية، ترحب بفكرة تعيين اللجنة الخاصة لجنة لزيارة الإقليم في أقرب وقت ممكن.

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

٩ - الرئيس: قال إنه تمشيا مع الممارسة التي درجت عليها اللجنة الخاصة، سيُدعى مقدمو الالتماسات لإلقاء كلمة أمام اللجنة الخاصة وسينسحبون بعد الإدلاء ببياناتهم.

١٠ - السيد بخاري (الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو)): قال إن إسبانيا استعمرت الصحراء الغربية رسميا في عام ١٨٨٤ عندما تم تقاسم أفريقيا في مؤتمر برلين. وقد أكدت الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية (التي أصبحت تسمى الاتحاد

- ١٤ - ووافقت المغرب في النهاية على مقترحات التسوية التي قدمتها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والتي أيدتها مجلس الأمن في قراره ٦٩٠ (١٩٩١). وقد أذن بإيفاد بعثة إلى الإقليم من أجل تنظيم استفتاء بشأن الاستقلال. ورغم أن المغرب لم تعترض على إجراء الاستفتاء، سعت فيما بعد إلى الاستعاضة عن تقرير المصير بمبدأ ما يسمى بالحل السياسي المقبول لدى الطرفين.
- ١٥ - وأردف قائلا إن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وصلت عندما دخل وقف إطلاق النار حيز التنفيذ. وتم تقسيم الإقليم مؤقتا إلى منطقتين، منطقة محتلة ومنطقة محررة، يفصل بينهما سور طوله ٢٠٠٠ كيلومتر، ظلت تحميه ٧ ملايين لغم. وبدأت الأمم المتحدة العملية التي تؤدي إلى إجراء الاستفتاء وذلك بإعداد قائمة المصوتين، بعد تذليل جميع العقبات التي وضعتها المغرب في طريقها، حيث أرادت المغرب أن يشارك المستوطنون المغاربة، الذين تم نقلهم على دفعتين هائلتين إلى الإقليم، في الاستفتاء.
- ١٦ - وأردف قائلا إن الرسالة التي توجهها المغرب واضحة وهي: يجب إما أن تقبل الأمم المتحدة مبدأ إجراء استفتاء مزور وإما لن يتسنى إجراء الاستفتاء. وهذا هو ما حدث في الواقع في الأعوام ١٩٩٢ و ١٩٩٨ و ٢٠٠٠، حيث لم تتمكن الأمم المتحدة من اختتام العملية بسبب رفض المغرب لها.
- ١٧ - ومضى قائلا إن المغرب ذكر في عام ٢٠٠٤ أن الاستفتاء الذي اقترح في خطة بيكر لم يعد مقبولا لأنه يشكك في السيادة المغربية على الصحراء الغربية، التي بدأ المغرب يدعوها بإقليمه الجنوبي. ولم يعترف أحد في اللجنة الخاصة أو في المنظمات الدولية بهذا الادعاء.
- ١٨ - وهكذا، مر ١٨ عاما ولم يجر الاستفتاء الذي وعدت به الأمم المتحدة. وظلت المغرب تماطل اعتقادا منها
- الأفريقي فيما بعد) وحركة بلدان عدم الانحياز من جديد على مر السنين دعمها الكامل للحق غير القابل للتصرف للشعب الصحراوي في تقرير المصير والاستقلال، يمارسه عن طريق استفتاء تنظمه وتشرف عليه الأمم المتحدة.
- ١١ - ومضى قائلا إن البلدان المجاورة للصحراء الغربية أيدت هذا الحق وضغطت على إسبانيا في عام ١٩٧٠ لتعجيل بإنهاء استعمار الإقليم. وبعد أن انضمت إسبانيا في البداية لتوافق الآراء الإقليمي والدولي واتخذت خطوات ملموسة نحو تنفيذ مبدأ تقرير المصير في الإقليم الخاضع لإدارتها، دخلت في اتفاق سري مع المغرب وموريتانيا أدى إلى غزو واحتلال وتقاسم الصحراء الغربية ومواردها الطبيعية.
- ١٢ - واستطرد قائلا إنه لم يحدث من قبل في تاريخ إنهاء الاستعمار أن أصبحت شعوب كانت مستعمرة ومضطهدة من قبل تقوم باستعمار واضطهاد غيرها. ويشكل هذا العمل هجوما على الأمم المتحدة ويدعو إلى التشكيك في مبدأ منظمة الوحدة الأفريقية الذي يدعو أعضائها إلى الحفاظ على الحدود التي كانت قائمة عندما أصبحت مستقلة.
- ١٣ - وأردف قائلا إن الشعب الصحراوي حارب المستعمرين الجدد. وأنهت موريتانيا القتال مع جبهة البوليساريو في عام ١٩٧٩، لكن المغرب، بدلا من أن يحذو حذوها، احتل المنطقة التي كانت في أيدي موريتانيا من قبل. وقد أعربت الجمعية العامة، بقرارها ٣٤/٣٧، عن أسفها العميق لتمديد هذا الاحتلال ليشمل الإقليم الذي أجلت عنه موريتانيا مؤخرا. ووصفت الأمم المتحدة وجود المغرب في الصحراء الغربية بأنه احتلال عسكري وحثت المغرب على المشاركة في عملية السلام والدخول في مفاوضات مباشرة مع جبهة البوليساريو، ممثلة شعب الصحراء الغربية، من أجل التوصل إلى وقف إطلاق النار وإجراء استفتاء بشأن تقرير المصير.

- ٢٢ - ومضى قائلا إن الوقت قد حان كي تستأنف اللجنة الخاصة زيارتها للإقليم كي تطلع على الحالة فيه. وينبغي أن تحصل أيضا على معلومات بشأن الصحراء الغربية من السلطة القائمة بالاحتلال، التي رفضت أن تقدم تقارير في هذا الصدد. لقد كانت جميع بلدان المنطقة مستعمرات أو محميات سابقة لدول أوروبية. وقد حُرمت الصحراء الغربية وحدها من فرصة بناء مستقبلها الخاص بها.
- ٢٣ - السيد لوانزا باريا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قال إنه يريد أن يعرف الخطوات التي يتعين أن يتخذها المبعوث الشخصي للأمين العام لتنشيط العملية التي ستفضي إلى التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة واستقلال الشعب الصحراوي.
- ٢٤ - السيدة هيرنانديز توليدانو (كوبا): طلبت تقديم تقرير مستكمل عن مفاوضات السلام التي ينسقها المبعوث الشخصي للأمين العام وتساءلت عن التوقعات بالنسبة للمستقبل القريب في هذا الشأن.
- ٢٥ - السيد هيرميديا كاستيو (نيكاراغوا): سأل عما يمكن أن تقوم به اللجنة الخاصة لتقديم الدعم الملموس للمبعوث في جهود السلام التي يبذلها.
- ٢٦ - السيدة أنزولا بادرون (جمهورية فنزويلا البوليفارية): سألت عن الدور الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية والعقبات التي صادفتها في اختتام ولايتها.
- ٢٧ - السيد بخاري (الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو)): قال إن الحل، الذي وافقت عليه جميع الأطراف المعنية منذ فترة طويلة، هو إجراء استفتاء بشأن الاستقلال. وتم تحويل مسار هذه العملية بسبب محاولة قامت بها السلطة القائمة بالاحتلال لاضفاء الشرعية على وضع غير مقبول. وقد ذكر المبعوث الشخصي بأن بعض الأصدقاء في مجلس الأمن، خاصة فرنسا، سيتيحون لها الافلات من العقاب، ولم ينجح أي جهد في ثنيها عن تعنتها. ومن الواضح أن المغرب تأمل في اشراك مجلس الأمن في مسألة تناولها الجمعية العامة، والقيام، عن طريق السياسة الواقعية، بإضفاء الشرعية على اقتراحها إقامة حكم ذاتي في إطار السيادة المغربية. وطرحت حججا وذرائع جديدة لتحقيق ذلك، مثل دورها في الكفاح الدولي ضد الإرهاب، وذلك من أجل كسب أصدقاء في مجلس الأمن. واستخدمت المغرب ورقة المساومة هذه كي تستطيع المطالبة بضم الصحراء الغربية بصورة دائمة إليها في مقابل ذلك.
- ١٩ - ومضى قائلا إن أعضاء اللجنة الخاصة يعلمون، بالطبع، أن إرغام الشعب الصحراوي على التخلي عن حقه في الاستقلال سيشكل خيانة لمبدأ تقرير المصير الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) والذي تم تعريفه بصورة أكثر دقة في القرار ١٥٤١ (د-١٥).
- ٢٠ - وليس هناك ما يدل على أن المغرب سيحيد عن اعتقاده أن علاقاته الثنائية مع عضو دائم في مجلس الأمن سيؤدي إلى فشل الأمم المتحدة في الجهود التي تبذلها لإنهاء استعمار آخر إقليم أفريقي على جدول أعمال اللجنة الخاصة. بل أن الصحراء الغربية أصبحت رمزا على الفشل المطول الذي كان يمكن تجنبه. بيد أنه يجب عدم قبول الحالة الراهنة، التي نجمت عن استخدام القوة والتعطش للحصول على الأراضي، كأمر واقع.
- ٢١ - ومضى قائلا إن المغرب طالبت في الخمسينات من العقد الماضي بمساحات شاسعة من أراضي المنطقة. ورغم أن الملك الحسن الثاني اختار في عام ١٩٦٩ تغيير الموقف وأعرب عن تأييده لاستقلال الصحراء الغربية وتقرير مصيرها، فقد انتهى كل أمل في تحقيق السلام مع الغزو الذي تم في عام ١٩٧٥.

بفضل جهود اللجنة الخاصة. واقترح بدء إجراء محادثات بشأن إمكانية الاحتفال بعقد دولي ثالث. ويجب ألا تتخلى اللجنة الخاصة عن ذلك؛ وبعد أن أصبحت مفعمة بطاقة أعضائها الجدد، يمكن بذل المزيد من الجهود في هذا المضمار خلال العقد الثالث.

مسألة كاليدونيا الجديدة (A/AC.109/2010/17)

٣٣ - الرئيس: لفت الانتباه إلى ورقة العمل المعنية بكاليدونيا الجديدة التي أعدتها الأمانة العامة (A/AC.109/2010/17)

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

٣٤ - الرئيس: قال إنه تمشيا مع الممارسة التي درجت عليها اللجنة الخاصة، سيُدعى مقدمو الالتماسات لإلقاء كلمة أمام اللجنة الخاصة وسينسحبون بعد الإدلاء ببياناتهم.

٣٥ - السيدة ماشورو (جبهة الكانك الاشتراكية للتحريض الوطني): قالت إن الطريق الذي اتخذته كاليدونيا الجديدة، والذي يوصف أحيانا كمثال لعمليات إنهاء الاستعمار، كان طريقا صعبا. أولا، كانت هناك انتفاضات وحروب وعمليات قتل. ولكن بفضل اتفاقات ماتينيون، تم إحراز تقدم نحو قيام بلد حر ومستقل ماليا ويتمتع بمقومات البقاء الاقتصادية يحكمه الشعب وللشعب ويسيطر على زمام مصيره في نهاية المطاف. وستفضي عملية إنهاء الاستعمار في إطار اتفاق نومييه بكاليدونيا الجديدة إلى السيادة التامة.

٣٦ - ومضت قائلة إنه تم نقل السلطة من فرنسا إلى كاليدونيا الجديدة في مجالات محددة. وتم الاعتراف بمواطنة تفرد بها كاليدونيا الجديدة، مما يشكل مقدمة لمنح جنسية دولة ذات سيادة في المستقبل. وقامت الحكومة الجماعية والمتآزرزة على أساس الحوار وتوافق الآراء، وعلى أساس كفاح شعب الكانك.

أنه يلزم إجراء محادثات غير رسمية مع الأطراف حتى تتضح إمكانية تحقيق تقدم، وهو وضع لم يتم التوصل إليه بعد رغم المحادثات التي أجريت في النمسا في عام ٢٠٠٩ وفي ولاية نيويورك في عام ٢٠١٠. ويستعد المبعوث للسفر للاجتماع ومجموعة أصدقاء الصحراء الغربية، لدراسة إمكانية عقد جولة أخرى من المفاوضات غير الرسمية.

٢٨ - وأردف قائلا إن جبهة البوليساريو تعتقد أن الاستفتاء على الاستقلال هو وحده الذي سيؤدي إلى التوصل إلى حل سلمي لمشاكل الصحراء الغربية.

٢٩ - وتطرق إلى دور اللجنة الخاصة، فقال إنه لا محيد عن أن تواصل مشاركتها في هذا الشأن إلى أن تحصل الصحراء الغربية على استقلالها وينبغي أن تستخدم كل الوسائل التي تحت تصرفها لهذا الغرض، بما في ذلك القيام بزيارات إلى الإقليم. وستؤكد هذه الزيارات الطابع الاستعماري للصراع.

٣٠ - وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، أعرب عن أسفه لأن يقول إن البعثة قد أصبحت عملية فاشلة. إذ لم يتم إجراء أي استفتاء ولم يتم رصد حقوق الإنسان. وهناك خطر حقيقي من استخدام البعثة لحماية الوضع القائم.

٣١ - الرئيس: تكلم بصفته الممثل الدائم لسانت لوسيا، فقال إنه ينبغي للجنة الخاصة إقامة اتصال مع المبعوث الشخصي لكفالة تبادل المعلومات بين مجلس الأمن واللجنة الخاصة ووضع برنامج عمل من شأنه مساعدة الطرفين على الاتفاق على سبل المضي قدما. وبصفته الرئيس، سيبحث هذه المسألة وسيقدم تقريرا عن التقدم الذي سيحرزه في هذا الشأن.

٣٢ - السيد كوسينيو (شيلي): وأيده في ذلك السيد هرميدا كاستييو (نيكاراغوا)، قال إنه أثناء العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار، أزيل إقليم واحد فقط من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ولم يتحقق هذا

شعب الكاناك، ويجب إجراء تعديلات عليها عند الضرورة. ويجب أيضا تمديد الفترة المخصصة للقضاء على الاستعمار، ليس فقط لشعب الكاناك وإنما أيضا للماهوي في بولينيزيا الفرنسية، الذين يجب استعادة كرامتهم لهم.

٤٢ - ومضى قائلا إن جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني قررت بحث مشروع الدستور الكاناكي لعام ١٩٨٧ لتحديد أسسه. وستقدر أي مساعدة تقدم لها في شكل خبرة فنية قانونية لوضع الصيغة النهائية لهذا الإطار لسيادة كاليديونيا الجديدة.

٤٣ - السيد ناياسي (فيجي): قال إنه في حين أنه يدرك التطورات الإيجابية التي طرأت منذ النظر في المسألة في العام الماضي والجهود التي بذلتها فرنسا، يتعين بذل المزيد من الجهود في هذا الصدد. ويجب أن تواصل جميع الأطراف المعنية تعزيز التوصل إلى إطار لإحراز تقدم سلمي نحو عملية تقرير المصير، وصون حقوق جميع قطاعات السكان.

٤٤ - السيدة هرنانديز توليدانو (كوبا): طلبت الحصول على مزيد من المعلومات بشأن التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية في كاليديونيا الجديدة وتساءلت عما إذا كانت هي التي تشكل سبب ببطء تنفيذ اتفاق نومييه.

٤٥ - السيد أيسسي (بابوا غينيا الجديدة): قال إن التقدم الذي أحرز في كاليديونيا الجديدة مرض. بيد أنه يلزم بذل المزيد من الجهود في هذا الصدد، وقد لاحظ وفده ووفود أخرى من مجموعة رأس الحربة الميلانيزية، التي قامت مؤخرا بزيارة على المستوى الوزاري لنومييه، ضرورة زيادة التركيز على التنمية لمساعدة السكان الكاناك. واعترافا بالوقت والجهد الذي كرسته السلطة القائمة بالإدارة لهذه المسألة، لفت الانتباه إلى اجتماع سيعقد في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠ في باريس يتعلق باتفاق نومييه.

٣٧ - واستدرك قائلا إنه ما زالت هناك تفاوتات جغرافية واجتماعية واقتصادية في البلد حيث يحتكر إقليم جنوبي أكثر تقدما الموارد من أجل زيادة بسط نفوذه مقابل إقليم شمالي نام وجزر لويالتي التي تعتمد على تقديم الخدمات. وما زال مجتمع كاليديونيا الجديدة يعاني من التفاوتات والمظالم نتيجة لتراثه الاستعماري.

٣٨ - ومضى قائلا إن خطى التنمية السريعة قد اجتذبت المصالح الخاصة، مما يمكن أن يعرض للخطر السياسات العامة التي تجذب تحرر السكان المحليين. وبالإضافة إلى هذا، يمكن أن تؤدي هجرة أعداد كبيرة من الأوروبيين إلى زعزعة المجتمع القائم حاليا. وقد حدثت تأخيرات في تنفيذ بعض الأحكام الأساسية في اتفاق نومييه، مثل اعتماد رموز الهوية، ونقل السلطات، وتدريب المواطنين على تولي هذه السلطات وإقرار المواطنة - وقد حالت هذه التأخيرات دون أن يصوت مواطنون في الانتخابات المحلية ودون الحصول على فرص العمل على سبيل الأولوية.

٣٩ - وفي العلاقات الدولية، تستخدم فرنسا إقليم كاليديونيا الجديدة لدعم سياستها العسكرية تجاه دول في منطقة المحيط الهادئ. ويجب أن يؤدي نقل السلطات السيادية، بما في ذلك الدفاع، إلى مشاركة كاليديونيا الجديدة مشاركة حقيقية في السياسة العسكرية لفرنسا في المحيط الهادئ.

٤٠ - وفيما يتعلق بجبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني، لا يجري إحراز التقدم نحو استقلال البلد في إطار اتفاق نومييه كما هو مخطط. بيد أن هناك رغبة في التغلب على التحديات التي يفرضها نهج كاليديونيا الجديدة الابتكاري والبناء من أجل إنهاء الاستعمار والسماح لشعبها بممارسة حقه في تقرير المصير.

٤١ - ويجب إجراء تقييم منتظم للسياسات العامة التي تتبع في إطار اتفاق نومييه. وسيجري سنويا قياس أثرها على تحرر

مسائل ساموا الأمريكية، وأنغيلا، وبرمودا، وجزر فرجن البريطانية، وجزر كاين، وغوام، ومونتيسيرات، وبيتكين، وسانت هيلانة، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة (A/AC.109/2010/2 و 4-10 و 12-14؛ و A/AC.109/2010/L.10)

٤٩ - الرئيس: وجه الانتباه إلى ورقات العمل التي أعدها الأمانة العامة بشأن ١١ من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الواردة في الوثائق A/AC.109/2010/2 و 4-10 و 12-14.

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

٥٠ - الرئيس: قال إنه تمشيا مع الممارسة التي درجت عليها اللجنة الخاصة، سيُدعى مقدمو الالتماسات لإلقاء كلمة أمام اللجنة الخاصة وسينسحبون بعد الإدلاء ببياناتهم.

غوام

٥١ - السيدة مايلز، تكلمت بصفقتها الشخصية كأحد أهالي جزر ماريانا وكعضو في منظمة المرأة من أجل الأمن الحقيقي، فحثت الأمم المتحدة على تعزيز حماية وإعمال حق شعب الشومورو في تقرير المصير، الذي يهدده استمرار تجنب المسألة والإجراءات الأخيرة التي اتخذتها الولايات المتحدة بالخطر مما يؤدي إلى النيل منه. وتشمل خطط بحرية الولايات المتحدة تدمير أفدنة من الشُعاب المرجانية وبناء ميادين رماية على أرض كانت بكرًا من قبل. وستحدث أيضا طفرة سكانية هائلة، يتوقع أن تدعمها حكومة غوام. ويشير بيان الأثر البيئي الذي أصدرته وزارة الدفاع التابعة للولايات المتحدة إلى أنه من نتائج بناء "حاملة طائرات غير قابلة للغرق" سيحجب مصدر المياه العذبة الرئيسي في غوام. ويجب مساءلة السلطات العسكرية عن الإجراءات التي تتخذها وجعلها تتوقف عن إنفاق بلايين الدولارات لاتباع سياسات ستؤدي إلى إطلاق العنان لكوارث بيئية. وحث

٤٦ - السيدة ماتشورو (جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني): قالت إن الهدف الرئيسي لاتفاقات ماتنيون لعام ١٩٨٨ كان معالجة الاختلالات بين الجنوب، حيث تتركز التنمية الاقتصادية، والشمال والجزر. ومن حيث الاختلالات الاجتماعية، معدلات المواظبة على الدراسة في المدارس الثانوية في الشمال والجزر سيئة جدا مقابل معدلاتها في الجنوب. ويمثل الجنوب ٨٥ في المائة من مجموع دخل الأسر المعيشية، مقابل ١١,١ في المائة في الشمال و ٣,٩ في المائة في جزر لويالتي. ويبلغ متوسط دخل الأسر المعيشية في الجنوب ١,٩ أضعاف متوسط دخلها في الشمال و ٢,٣ أضعاف متوسط دخلها في الجزر. وتزود ٩٥ في المائة من المنازل في الجنوب بالمياه الجارية، مقابل ٦٠ في المائة في الشمال و ٢٥ في المائة فقط في الجزر. وترتبط ٩٥ في المائة من المنازل في الجنوب بشبكة الكهرباء، مقابل ٧٧ في المائة في الشمال، ونسبة أقل كثيرا من ذلك في الجزر. وستبذل الجهود لسد هذه الثغرات.

طلبات الاستماع

٤٧ - الرئيس: لفت الانتباه إلى طلبات الاستماع الواردة في المذكرتين ١٠/١٢ و ١٠/١٣ بشأن مسألة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ومسألتي تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة عن طريق الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة، على التوالي وذكر بأن اللجنة قد وافقت بالفعل على عدد من الطلبات المتعلقة بمسألتي غوام وجزر تركس وكايكوس. ونظرا لعدم وجود اعتراض على ذلك، فإنه يعتبر أن اللجنة توافق على هذه الطلبات.

٤٨ - وقد تقرر ذلك.

الاقتصادي على الذات، وحماية البيئة، والتنمية الاجتماعية والتعليمية.

٥٤ - السيدة كريستوبال: قالت إنها بوصفها من الشومورو وطبيبة نفسانية مهنية، ترحب بعقد الحلقة الدراسية لمنطقة المحيط الهادئ المعنية بإنهاء الاستعمار في كاليدونيا الجديدة في أيار/مايو ٢٠١٠. وبعد أن وجهت الشكر للجنة الخاصة للأعمال التي قامت بها لإنهاء استعمار ما يقرب من ١٠٠ إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي، أعربت عن أملها العارم في أن تنضم غوام قريباً إلى زمرتها، على الرغم من التحديات الناجمة عن أهميتها العسكرية الاستراتيجية للولايات المتحدة بوصفها السلطة القائمة بالإدارة.

٥٥ - ومضت قائلة إنه توجد الكثير من الوثائق التي تسجل أن المجتمعات المحلية المستعمرة والمهمشة تعاني من طائفة من مسائل الصحة العقلية الناجمة عن قهرها الاجتماعي - السياسي والاجتماعي الثقافي. وتبين الإحصاءات أن معدل الوفيات ومرض السكان من الشامورو غير متناسب مقارنة بمواطني الولايات المتحدة القارية. وتعاني غوام من ارتفاع عدد المشاكل المتعلقة بالاكتئاب والقلق وإدمان الخمر والمخدرات والعنف بصورة غير متناسبة. وتنجم هذه المشاكل عن التدهور الثقافي والاجتماعي الذي لحق بالأسر والأحياء منذ الاستعمار. وستفسي خطط العسكرية المفرطة لغوام إلى تفاقم هذه المشاكل. ويجب أن تتحمل الولايات المتحدة، بوصفها السلطة القائمة بإدارة غوام لأكثر من ستة عقود، المسؤولية عن تجاهل الجزر بصورة مفعجة، مما أدى إلى عدم كفاية موارد الصحة العامة فيها.

٥٦ - ومضت قائلة إنه في عام ٢٠٠٥، أوردت وسائل الإعلام نقل حوالي ٧ ٠٠٠ من مشاة بحرية الولايات المتحدة إلى غوام، إلا أن وزارة دفاع الولايات المتحدة رفضت تقديم المزيد من المعلومات في هذا الشأن ريثما يتم إصدار مشروع

اللجنة على تقديم دعمها في مطالبة وزارة الدفاع بالولايات المتحدة بعدم اتخاذ المزيد من الإجراءات في خططها الرامية إلى عسكرة جزر ماريانا؛ حيث لا تستطيع الأرض أو البحر تحمل وطأة عسكرتها، ولا يريد أفراد الشعب التضييق بصحة وسلامة مجتمعاتهم المحلية ونظمهم الإيكولوجية واستدامتها في المستقبل.

٥٢ - ومضت قائلة إنه حتى في الوقت الذي يعي فيه تسرب النفط في خليج المكسيك خراباً فيه، تواصل الولايات المتحدة المضي قدماً في خططها، التي لا تعلم الجماهير عنها شيئاً إلى حد بعيد، لتدمير المزيد من الموانئ البكر. وما زال شعب غوام يعاني من عواقب التجارب النووية التي أجريت في الإقليم قبل ٥٠ عاماً والآثار السيئة الناجمة عن مئات من مواقع التخلص من النفايات السامة. وقد اتضح منذ فترة طويلة لأهالي جزر ماريانا الأثر السليبي الناجم عن استمرار شن الولايات المتحدة للحروب وتعزيز الإجراءات العسكرية وأصبحت الآن تبعث على عدم الارتياح لدى المزيد من الشعوب في أنحاء أخرى.

٥٣ - ومضت قائلة إن ورقة العمل المعنية بغوام (A/AC.109/2010/14) غير كافية وتتسم بالتحيز في استخدامها مصادر شركات ومصادر اتحادية وعسكرية تؤكد باستمرار وجهات نظر الولايات المتحدة. ويجب أن تدرس الأمم المتحدة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على أساس كل حالة على حدة، ومن ثم ينبغي لها أن توفد بعثة زائرة للتوصل إلى فهم أفضل للحالة في غوام. وسيستمر العمل على الصعيد المحلي لتوعية المجتمعات المحلية بحقوقها، إذا سمحت الموارد بذلك، على أنه ينبغي للأمم المتحدة والسلطة القائمة بالإدارة الاستثمار في حملة تثقيفية لكفالة عدم التحيز في عملية إنهاء الاستعمار. وفي هذا الصدد، أكدت من جديد مدى الأهمية الحاسمة لاتخاذ خطوات لحماية الأرض والموارد، ومساعدة غوام في تحقيق أقصى مستوى ممكن من الاعتماد

بالإضافة إلى ثلث الجزيرة الذي تسيطر عليه بالفعل. وتشمل الأراضي التي ترمع الحصول عليها مناطق مقدسة وموقعا لحفظ التاريخ الوطني. وحتى على الرغم من أن وكالة حماية البيئة التابعة للولايات المتحدة صنفّت نوعية بيان الأثر البيئي عند أدنى مستوى لديها ورفضت خطط العسكرية التي وضعتها وزارة الدفاع، لا يوجد ما يدل على حدوث تغيير في هذا الشأن. كما أنه لا يوجد ما يدل على أن الولايات المتحدة ستتقيد بالتزاماتها بموجب المعاهدات الدولية في الأنشطة التي تقوم بها في غوام. وما لم تتخذ اللجنة الخاصة إجراء بشأن مسألة العسكرية المفرطة لغوام، فستظل مستعمرة وسيظل الشعب يعاني من ضرر لا يمكن إصلاحه.

٥٨ - وفي الختام، حثت اللجنة الخاصة على اتخاذ عدد من الإجراءات هي: أن تعلن بشكل لا لبس فيه أن العسكرية الحالية لغوام تشكل عائقاً رئيسياً أمام تنفيذ إعلان الأمم المتحدة منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛ وأن تعلن وتؤكد من جديد بشكل لا لبس فيه أن لغوام، بوصفها إقليماً غير متمتع بالحكم الذاتي، وضعاً منفصلاً ومتميزاً عن إقليم السلطة القائمة بالإدارة، سيستمر حتى يمارس شعب الشومورو في غوام حقه غير القابل للتصرف؛ وأن تؤكد من جديد أن لشعب الشامورو في غوام الحق في أن يقرر بحرية، ودون تدخل خارجي، مركزه السياسي وفي أن يسعى إلى تحقيق تنميته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو حق تلتزم السلطة القائمة بالإدارة بواجب احترامه وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة. وحثت أيضاً اللجنة الخاصة على اتخاذ تدابير رسمية لإجراء حوار مع المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، ووضعة في اعتبارها أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد أوصى رسمياً بعقد حلقة دراسية خصيصاً لدراسة مخنة الشعوب الأصلية في الأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛ واتخاذ تدابير رسمية لطلب قيام بعثة تابعة

بيان الأثر البيئي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وقد أمضت الولايات المتحدة خمس سنوات وأنفقت ما يزيد عن ٨٥ مليون دولار لإعداد وثيقتها الشاملة التي تتضمن تفاصيل الدمار الذي لحق بالبيئة البشرية والمادية في غوام؛ ولم يمنح شعب غوام الذي يفتقر إلى الموارد سوى ٩٠ يوماً للرد عليها. وبعد ستة أشهر من إصدار بيان الأثر، ما زالت الحكومة المحلية تكافح حتى للحصول على التزام برصد أموال من الولايات المتحدة لتخفيف الأثر المتوقع على مياه الجزيرة والهياكل الأساسية للطاقة والمجاري ومرافق الميناء البحري. وينبغي للجنة الخاصة أن تدرس الوثيقة التي تحمل خطط الولايات المتحدة، التي تنتهك العديد من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان انتهاكاً مباشراً. وأردفت قائلة إن إخضاع إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي للظلم والسيطرة والاستغلال يشكل إنكاراً لحقوق الإنسان الأساسية للشعب وإهانة للسلام والتعاون العالميين. لقد أعطيت السلطة القائمة بالإدارة الولاية لتشجيع وتعزيز وتنويع اقتصاد مستقل وتشجيع التنمية الاجتماعية للشعب؛ إلا أنها بدأت بالفعل خططاً عسكرية ستربط غوام أكثر بالتبعية الاقتصادية لها. وعلاوة على ذلك، يشكل نقل ما يقرب من ٨٠ ٠٠٠ من السكان الجدد لها على مدى السنوات الأربع القادمة تهديداً مباشراً للتنمية الاجتماعية والثقافية للشعب.

٥٧ - واستطردت قائلة إن الأمم المتحدة أصدرت الولاية بضرورة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية وحفظ البيئة من التدهور. بيد أن الولايات المتحدة تخطط لتجريف مساحة كبيرة من الشعب المرجانية في المرفأ العميق الطبيعي الوحيد في غوام. وتنص ولايات الأمم المتحدة بوضوح على ضرورة أن تواصل الولايات المتحدة نقل ملكية الأراضي إلى أصحابها الأصليين وإعادة نقل فائض الأراضي الاتحادية إلى حكومة غوام إلا أن السلطات العسكرية التابعة للولايات المتحدة تزعم أنها تحتاج إلى ٤٠ في المائة أخرى من الأراضي،

في عملية إنهاء الاستعمار وتأكيد رغبات شعب الشامورو في إجراء استفتاء شعبي لإنهاء الاستعمار.

٦٢ - السيدة دياز (فويستان فامالاوان): أعربت عن قلق أعضاء منظماتها بشأن خطط زيادة عسكرة جزيرتهم الأم، وأثر ذلك على الهياكل الأساسية الاجتماعية للمجتمع المحلي وسبل معيشة النساء والأطفال. وحثت اللجنة على عقد جلسة استماع في غوام، كي يتسنى للأعضاء أن يروا بأنفسهم انخفاض مستوى معيشة الكثيرين من أفراد شعب شامورو والعزل والتفاوت العنصري والاقتصادي في غوام.

٦٣ - وقدمت عددا من التوصيات بإجراءات تتخذها اللجنة الخاصة. ينبغي للجنة الخاصة إيلاء الأولوية العليا للحق غير القابل للتصرف لشعب الشامورو في غوام في تقرير المصير، نظرا لخطط العسكرة الهائلة التي وضعتها السلطة القائمة بالإدارة؛ والتعاون مع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها الأخرى باسم السكان الأصليين في غوام وسعيهم إلى ممارسة حقهم الأصل وغير القابل للتصرف في تقرير المصير؛ واتخاذ الترتيبات اللازمة لإجراء تحقيق بشأن مدى امتثال السلطة القائمة بالإدارة لالتزاماتها التعاهدية بموجب المادة ٧٣ من ميثاق الأمم المتحدة والتزاماتها بتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للإقليم والحفاظ على هويته الثقافية، وفقا لقراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) و ١٥٤١ (د-١٥)؛ وتوصية الجمعية العامة باتخاذ قرار يطلب إيفاد بعثة زائرة للأمم المتحدة إلى غوام لدراسة أثر الأنشطة العسكرية التي تضطلع بها الولايات المتحدة؛ وتوصية الجمعية العامة باتخاذ قرار يعيد تأكيد أن مسألة غوام من مسائل إنهاء الاستعمار، الذي لا يزال يتعين أن ينتهي شعب الشامورو منه.

٦٤ - ولفتت انتباه أعضاء اللجنة إلى وثيقة أعدتها منظماتها تتضمن ردها على مشروع بيان الأثر البيئي الذي أصدرته

للأمم المتحدة بزيارة غوام في أقرب وقت ممكن، نظرا للعسكرة المفرطة التي تجري هناك.

٥٩ - السيدة جيلغوف: تلت بيان السيد فيسنتي كابريرا بانجيلينان، وهو عضو في مجلس الشيوخ في المجلس التشريعي في غوام، فقالت إن شعب غوام يريد حل علاقته السياسية مع الولايات المتحدة قبل أن يتخلى عن المزيد من السيطرة على وطنه وحقوق شعبه. ويتحتم أن تعزز اللجنة الخاصة عملية تقرير المصير لأهالي غوام الأصليين، لأن القرارات التي اتخذتها مؤخرا السلطة القائمة بالإدارة تضعف حقهم في تقرير المصير يوما بعد الآخر. وتتناهى ممارسة زيادة سكان إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي مع مبدأ حماية عملية إنهاء الاستعمار، وتضعف حقوق السكان الأصليين.

٦٠ - ومضت قائلة إن مكتب عضو مجلس الشيوخ بانجيلينان يقوم حاليا بتسجيل السكان الأصليين في غوام وأولادهم من أجل تحديد من يحق لهم الاشتراك في عملية تقرير المصير. وعلاوة على ذلك، فقد قدم قانونا لقبول قوائم تسجيل المشاركين في البرنامج الاستئماني للأراضي، الذي يتمتع بذات معايير الأهلية التي يتمتع بها سجل إنهاء الاستعمار. ويجب أن تستخدم اللجنة الخاصة جميع الوسائل المتاحة لها لكفالة امتثال السلطة القائمة بالإدارة لطلب عضو مجلس الشيوخ توفير الموارد المالية والتقنية اللازمة لتنفيذ برنامج من شأنه توعية السكان الأصليين بحقوقهم في تقرير المصير وخيارات إنهاء الاستعمار قبل إجراء التصويت في استفتاء شعبي.

٦١ - ومضت قائلة إنه يجب دعم الحق غير القابل للتصرف لشعب غوام في تقرير المصير في وجه التهديد الذي يشكله التوسع العسكري للولايات المتحدة. وفي هذا الصدد، ينبغي للجنة إيفاد بعثة زائرة إلى غوام للنظر في التقدم المحرز

الأثر البيئي يبين بوضوح أنها لا تهتم كثيرا بتعرض الجزيرة للخطر. وبناء على ذلك ينبغي إجراء عملية إنهاء الاستعمار بدون السلطة القائمة بالإدارة، بالتعاون مع الأمم المتحدة. ويجب اتخاذ إجراءات قبل حدوث أي أضرار أخرى نتيجة لزيادة العسكرية وينبغي إجراء تحقيق بشأن مدى امتثال السلطة القائمة بالإدارة لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة بتعزيز وحفظ سلامة الجزيرة وحقوق الإنسان والحقوق السياسية لأهالي الجزيرة.

٦٨ - السيد لوانزا باريا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): سأل عما إذا كان إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية معروفا جيدا فيما بين سكان غوام والكيفية التي يمكن أن تساعد بها اللجنة الخاصة في نشر المعلومات فيما يتعلق بالإعلان.

٦٩ - السيدة كرسستوبال: قالت إن خبرتها تدل على أن الكثيرين من أفراد الشعب في غوام ما زالوا على غير علم بإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، رغم أنه، نظرا للعسكرة المفرطة مؤخرا، بدأ الناس في تثقيف أنفسهم وأصبحوا يدركون حقيقة وضعهم. ومن شأن حضور الأمم المتحدة إلى غوام أن يظهر القلق الدولي ويحيط الشعب علما بأن للأمم المتحدة مهمة القضاء على الاستعمار وبقدرتهم على ممارسة حقهم في تقرير المصير. وفي هذا الصدد، حثت الأمم المتحدة على إيفاد بعثة زائرة لدراسة الحالة الراهنة في غوام وإعادة تأكيد أن عسكرة مستعمرة ينتهك ولاية إنهاء الاستعمار.

٧٠ - الرئيس: لاحظ أن الدورة التاسعة للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية قد عقد مؤخرا. وإذا أمكن تحديد أن ممثلي غوام قد حضروا هذا الاجتماع، ربما استطاعت اللجنة إنشاء آلية لهم كي يساهموا بمعلوماتهم فيما يتعلق بشعب غوام. وفيما يتعلق بمسؤولية مختلف وكالات

وزارة بحرية الولايات المتحدة، والتي تم توزيعها في غرفة الاجتماعات وحثهم على قراءتها.

٦٥ - ومضت قائلة إنه منذ أكثر من قرن، يعرقل الأمن القومي للولايات المتحدة الأمن الإنساني لشعب غوام، الذي ظل يشهد تدهور حالته الصحية وموارده، حيث تُجرى تجارب عسكرية في جزيرته وبحاره ويجري فيها تخزين المخزونات العسكرية والتدريبات العسكرية والتخلص من النفايات العسكرية. وفي ضوء التجربة السابقة، من الصعب الاعتقاد بأن وزارة دفاع الولايات المتحدة ستعطي الأولوية لتحقيق المصالح العليا للسكان الأصليين في غوام في عسكرة واسعة النطاق للجزيرة. وينبغي عدم المضي قدما في عسكرة غوام ما لم يفهم الشعب الآثار الحقيقية والتي لا رجعة فيها والتي ستترتب عن ذلك بالنسبة لأمنه وصحته وبيئته وثقافته ومركزه السياسي، وما لم يوافق الشعب على ذلك بحرية.

٦٦ - السيدة سانتوس (نحن غواهان): قالت إن المنظمة التي تمثلها قد شكلت من أجل قراءة ونقد مشروع بيان الأثر البيئي نيابة عن المجتمع المحلي، الذي لا يعلم كيفية إجراء التحليل النقدي اللازم ووضع الرد الرسمي المطلوب، أو لا يستطيع القيام بذلك. ويعرب أعضاء المنظمة عن بالغ انزعاجهم بسبب حالات الظلم المحملة في مشروع بيان الأثر البيئي، فضلا عن افتقار الشعب الواضح للسلطة في تحديد مستقبله. وقد سعى شعب الشامورو بصورة متكررة للحصول على حقوقه السياسية؛ وقد ضاق به الانتظار، نظرا لبطء خطى الإجراءات المتخذة للاستجابة لهذه الطلبات.

٦٧ - ومضت قائلة إن السكان الأصليين في غوام هم القيمون على الجزيرة وبيئتها ويلزم منحهم تقرير المصير من أجل ضمان مستقبل جزيرتهم والحفاظ على سلامتها. ولم يعد من الواقعي مجرد توقع أن يكون تقرير المصير مسألة تعالجها السلطة القائمة بالإدارة، حيث أن مشروع بيان

٧٣ - واستطرد قائلاً إن السلطة القائمة بالإدارة لم تقدم أي تفسير لعدم بذل أي جهد لتعيين أهالي جزر تركس وكايكوس ذوي المؤهلات العالية والذين يعيشون في الخارج للعمل في الحكومة المؤقتة. كما لم يقدم أي تفسير لإعطاء الحكومة المؤقتة الأولوية للموافقة على اتفاق عقد مستشفى باهظ التكاليف لشعب تركس وكايكوس. كما لم يقدم أي تفسير لسبب إجبار سكان تركس وكايكوس على التغطية بخطة التأمين الصحي الوطنية التي تقتطع أموالاً من رواتب السكان الذين يواجهون بالفعل مصاعب لم يسبق لها مثيل. ولم تستطع السلطات البريطانية تفسير قيامها، بعد أن خلصت لجنة التحقيق إلى أن حكومة تركس وكايكوس تفتقر إلى الشرعية، باستخدام الحكومة نفسها بعد إعادة تشكيلها في صورة أخرى لتمرير تشريعات مصرفية خارجية تشل ثروات تركس وكايكوس ولكنها تتيح فرصة سانحة للكسب للمملكة المتحدة.

٧٤ - ومضى قائلاً إنه من بين توصيات لجنة التحقيق منح السكان الذين عاشوا في الجزر منذ فترة طويلة حق التصويت. ويبدو أن هذه التوصية بالاقتران مع المطلب الدستوري السابق بأن يمضي السكان الذين يعيشون في الخارج اثني عشر شهراً على الأقل من كل أربعة وعشرين شهراً في الجزر كي يحق لهم التصويت، يشكلان طريقة فعالة لتجريد السكان الأصليين من حقوقهم. وتنتهك هذه التدابير الحق الأساسي من حقوق الإنسان في السماح للفرد بالتصويت ويبين بوضوح عدم وفاء البريطانيين بولايتهم بشأن توجيه تركس وكايكوس نحو تقرير المصير.

٧٥ - وأردف قائلاً إن الفقرة ١٤ من خطة العمل الواردة في مرفق تقرير الأمين العام بشأن العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار (A/56/61) تنص على أنه "ينبغي للدول القائمة بالإدارة، عملاً بقرارات الجمعية العامة ومقرراتها ذات الصلة، ومع مراعاة قرار الجمعية العامة

الأمم المتحدة المتخصصة على أرض الواقع، قال إن توفير المعلومات والمساعدة يشكّلان في الواقع جزءاً من ولايتها، كما يعلم ممثلو جميع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

جزر تركس وكايكوس

٧١ - السيد روبرتس (محفل تركس وكايكوس): قال إن النمو غير المسبوق الذي حدث في جزر تركس وكايكوس على مدى العقود الأربعة الماضية، خاصة في المجال المالي، قد اجتذب العديد من الأشخاص إلى الجزر بحثاً عن حياة أفضل أو تحقيق عائد أفضل لثرواتهم. ولسوء الطالع، اقترنت التنمية السريعة بزيادة الجرائم والآفات الاجتماعية والفساد. وقد غاصت الجزر في هاوية من المشاكل المالية بسبب عدم مساءلة المسؤولين المنتخبين وموظفي الخدمة المدنية وسوء رقابة السلطة القائمة بالإدارة إلى حد بعيد.

٧٢ - ومضى قائلاً إن وزارة الخارجية والكمونلوث في المملكة المتحدة بذلت جهوداً شديدة لتؤكد للجميع أن الإقليم خال من الفساد ولا حاجة لإنشاء لجنة تحقيق. ولم تشكل لجنة تحقيق للتحقيق مع المسؤولين المنتخبين وكبار موظفي الخدمة المدنية إلا بعد أن قدم أهالي الجزر، بما في ذلك محفل تركس وكايكوس ولجنة الشؤون الخارجية في السلطة القائمة بالإدارة، التي حصلت على بيانات من السكان، مطالبات قوية بالقيام بذلك. ونتيجة لذلك التحقيق، تمت تنحية الحكومة القائمة، وتشكيل حكومة مؤقتة وتعليق الدستور. ومن الغريب، أن الحاكم السابق، الذي كان على رأس كارثة الفساد، تمكن من العودة إلى المملكة المتحدة دون مساءلة أي أحد في الجزر له. وبعد سنة من إنشاء الحكومة المؤقتة، لم تتم مقاضاة أو محاكمة أي مسؤول منتخب أو موظف من موظفي الخدمة المدنية الذين يشتهون في تورطهم في الفساد.

الجزر في أيدي رجل واحد فقط. ولم تقم أي بلد من البلدان متقدمة النمو مرت بأزمات دستورية بتعليق دستورها، وبناء على ذلك احتلظ الأمر على سكان جزر تركس وكايكوس بشأن السبب المحدد لاعتبار أن دستورهم قد فشل. وقد أوصى السير روبن أولد، الذين عين لعقد لجنة تحقيق في الفساد المحتمل، في تقريره بتعليق الدستور. إلا أن الجزء الذي حدد أسباب تعيين لجنته لم يورد فشلا دستوريا واحدا، وإنما استشهد بأنشطة غير مناسبة قام بها وزراء، وضعف الحاكم، وعدم اكتراث وزارة الخارجية والكمونولث البريطانية، والإهمال العام من جانب الحكومة البريطانية، وهي جميعها مسائل كان يمكن علاجها بدون تعليق الدستور.

٧٨ - وأردف قائلا إنه قد صدرت الأوامر بإجراء استعراض للدستور والعملية الانتخابية في جزر تركس وكايكوس، ولكن يبدو أن حكومة المملكة المتحدة قد قررت بالفعل الشكل الذي سيتخذه الدستور الجديد. وعلى الرغم من تعيين "خبير" - السيدة سيلفن - لإجراء مشاورات مع شعب الجزر، أعلن الحاكم أن العملية لن تشمل إجراء أي مفاوضات. وقد تقرر بالفعل أن من المؤكد تغيير بعض أحكام الدستور واستبعدت وسائل الإعلام من اجتماعات عامة. ولا يمكن قبول هذه العملية بوصفها مشاورات شرعية مع الشعب، وبناء على ذلك اجتمع زعماء الأحزاب السياسية في الجزر لتعيين لجنة مستقلة لاستطلاع آراء الشعب. وقد وصلت تلك اللجنة حاليا إلى منتصف مرحلة اجتماعاتها العامة، إلا أنه من الواضح بالفعل أن رأي الأغلبية هو أن الدستور لم يفشل وبناء على ذلك لم تكن هناك حاجة لتعليقه.

٧٩ - واستطرد قائلا إن الحاكم قد أعلن أن الوجود البريطاني سيزيد في الجزر، عقب إجراء الانتخابات في عام ٢٠١١، مما يبدو أنه يشكل اعترافا بأن أداء الموظفين البريطانيين لمهامهم كان ضعيفا. وإذا كان هذا الضعف قد

١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، تسهيل اشتراك الأقاليم الخاضعة لإدارتها في برامج وأنشطة الوكالات المتخصصة والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من المؤسسات في منظومة الأمم المتحدة [...]". ولذلك من الغريب أن يتولى خبير استشاري واحد موظف لدى حاكم عينته المملكة المتحدة عملية كبيرة مثل تعديل الدستور والإصلاح الانتخابي.

٧٦ - وحث اللجنة الخاصة على اتخاذ تدابير لضمان المصالح العليا لسكان تركس وكايكوس بدلا من قبول كلمة السلطة القائمة بالإدارة. وربما تستطيع اللجنة إنابة مجموعة، مثل محفل تركس وكايكوس، لإعداد مصنف لاهتمامات السكان يمكن عرضه بعد ذلك على اللجنة لاستعراضه. وتمثل هذه الطرق السبيل الوحيد للاحتراس من ارتكاب دولة استعمارية سابقة إساءات في هذا المضمار وكفالة الحفاظ على المصالح العليا لأحفاد سكان الجزر من الأرواك والأفارقة قبل اكتشافات كولمبوس، إلى جانب من استقروا فيها في الآونة الأخيرة.

٧٧ - السيد سوان (رئيس اللجنة الشاملة لجميع الأحزاب المعنية بإصلاح الدستور والإصلاح الانتخابي): وجه الشكر للجنة على ما تقوم به من أعمال بالنيابة عن شعب جزر تركس وكايكوس وعرض خدماته بوصفه جهة اتصال دائمة. ومضى قائلا إنه لم يطرأ تغيير يذكر فيما يتعلق بالأوضاع السائدة في جزر تركس وكايكوس منذ ألقى بكلمة أمام اللجنة الفرعية السابقة المعنية بالأقاليم الصغيرة في عام ١٩٩٣. وقد قدم حين ذاك تقريرا تناول بصورة رئيسية إهمال السلطة القائمة بالإدارة للجزر. وقد شعرت جزر تركس وكايكوس بآثار الانتكاس الاقتصادي العالمي، وستغلق أعمال تجارية عديدة أبوابها قبل نهاية العام. بيد أن ذلك لا يعزى للأزمة الاقتصادية فقط، وإنما جاء أيضا نتيجة للحالة الدستورية الراهنة، التي وضعت جميع السلطات في

٨٢ - السيد سوان (رئيس اللجنة الشاملة لجميع الأحزاب المعنية بإصلاح الدستور والإصلاح الانتخابي): رد قائلا إنه قد تم تعليق بعض أجزاء دستور عام ٢٠٠٦ إلا أنه سيصدر دستور جديد في أعقاب عملية المشاورات التي تجري والتفاوض مع البريطانيين. وليس الحاكم أو السيدة سليفن من أهالي جزر تركس وكايكوس؛ وقد عينتهما الحكومة في لندن.

٨٣ - الرئيس: تكلم بصفته ممثل سانت لوسيا، فسأل عما إذا كان تم الاتفاق على أن تكفل العملية الدستورية الجارية الآن قبول الجميع للدستور قبل سنه.

٨٤ - السيد سوان (رئيس اللجنة الشاملة لجميع الأحزاب المعنية بالإصلاح الدستوري والإصلاح الانتخابي): قال إنه قد تم تعيين السيدة سليفن لقيادة المشاورات. بيد أنه استجابة لما يشير إلى أن موظفين بريطانيين يسعون إلى الحد من نفوذ الأحزاب السياسية في الجزر، عينت هذه الأحزاب أيضا لجنتها لاستطلاع آراء الشعب، وستصدر تقريرا منفصلا في هذا الشأن. وسيتوصل تقريرها في جميع الاحتمالات إلى نتائج مختلفة ولكن يعقد الأمل على أخذ التقريرين في الحسبان حينما يحين الوقت للتفاوض مع وزراء بريطانيين. ويعقد الأمل على أن يحظى الدستور الجديد بقبول شعب تركس وكايكوس، ولكن هذه مسألة ترجع إلى البريطانيين في نهاية المطاف، حيث أن الدستور سيكون في الواقع أمرا صادرا من المجلس.

٨٥ - السيد روبرتس (محفل تركس وكايكوس): قال إن من المرجح أن البريطانيين سيصدرون مرسوما بدستور جديد من الناحية الأساسية. وطلب من اللجنة تقديم المساعدة لكفالة تصديق مسؤولي تركس وكايكوس على الدستور قبل بدء نفاذه.

حدث نتيجة خطأ ارتكبه البريطانيون، فلماذا ينبغي لشعب جزر تركس وكايكوس أن يدفع الثمن؟ وقد أصرت لجنة الشؤون الخارجية على أن تدفع حكومة المملكة المتحدة تكاليف إعادة التشكيل السياسي للجزر، رغم أن هذه الفكرة قد لاقت مقاومة شديدة حتى الآن. وحث اللجنة على أن تهتم اهتماما شديدا بعملية الإصلاح الدستوري والإصلاح الانتخابي في الجزر، حيث أن قيام البريطانيين بالإصلاح يشكل إعادة استعمار البريطانيين للجزر.

٨٠ - واستطرد قائلا إن من هم في وضع يتيح لهم الاستثمار في الجزر ينتظرون التغييرات الحتمية التي ستأتي بعد الانتخابات. وبعد أن منح شباب من سكان جزر تركس وكايكوس عقود ملكية أراضي التاج بالطرق المعتادة وقاموا ببناء منازل هناك بمساعدة من المصارف، قيل لهم بعد ذلك أنه ليس بإمكانهم ممارسة حقهم في الإقامة فيها لأن أراضيهم تدخل ضمن حدود المنتزه الوطني. وقد أبدى المحافظ استعدادا لمنح هؤلاء السكان قطعاً بديلة من الأراضي، ولكنه رفض دراسة قيمة منازلهم. ويشتكي المهتمون بقطاع الخدمات المالية من المدير العام للجنة الخدمات المالية، الذي يبدو أنه يعمل وكأن له قانون خاص به. وتلحق هذه التوجهات الضرر بمصالح شعب جزر تركس وكايكوس. وقد لاحظ السير روبن أولد أن البلد بلا قيادة ومن ثم ينبغي تعليق الدستور. بيد أن تعليق الدستور قد أدى إلى تفاقم حالة عدم وجود قيادة في البلد، حيث أن الحاكم لا يتكلم باسم شعب جزر تركس وكايكوس ولا يستطيع أن يتكلم باسمه.

٨١ - الرئيس: تكلم بصفته ممثل سانت لوسيا، فسأل كيف يمكن إجراء انتخابات في عام ٢٠١١ إذا لم يكن هناك دستور؛ وما هي المعالم التي تحدد هذه الانتخابات؟ وسأل أيضا عما إذا كان الحاكم أو السيدة سليفن من أهالي جزر تركس وكايكوس.

جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

أصدر المؤتمر ردا تناول الاعتراضات التي أثيرت، وقدم سوابق تاريخية وقانونية سليمة للحفاظ على هذه الأحكام. وفي أوائل عام ٢٠١٠، قدم وفد من المؤتمر الدستوري الخامس الدستور المقترح إلى لجنيتين من لجان كونغرس الولايات المتحدة في واشنطن. وقدمت السلطة القائمة بالإدارة أيضا بيانا أعربت فيه عن وجهات نظرها. وقد طلب الكونغرس إلى المؤتمر مؤخرا عقد اجتماع آخر للنظر في اعتراضات السلطة القائمة بالإدارة.

٨٩ - واستطرد قائلا إن الشعب هو الذي صاغ الدستور المقترح وهو من أجل شعب جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. وقد أبدى أفراد يبدو أنهم لا يدركون أسباب العديد من الأحكام المتعلقة بملكية الممتلكات عددا من التعليقات الحرجة عليها. ولم يشهد من قام بانتقادها الأدلة التي تبين الدمار الذي لحق بالسكان الذين عاشت أسلافهم في جزر فرجن بسبب عدم توفير الدعم لهم. وقد غادر نصف السكان الإقليم. ويرحل الشباب لأن آباءهم لا يستطيعون أن يتركوا لهم المنازل أو الأعمال التجارية التي ظلت أسرهم تملكها طوال عقود مضت. ويجب وقف هذا الخروج الجماعي وإلا سينقرض السكان الأصليون لجزر فرجن. لقد زادت قيمة المنازل في جزر فرجن زيادة هائلة بسبب عوامل خارجية، مما أدى إلى ارتفاع الضرائب بما يتجاوز قدرة العديد من الأسر على دفعها.

٩٠ - وأردف قائلا إن أحد الاعتراضات ينتقد أي إشارة مفيدة إلى السكان الأصليين. ومع ذلك فالسلطة القائمة بالإدارة هي نفسها التي اعترفت أولا بالسكان الأصليين وعرفتهم في معاهدة ١٩١٧ التي نقلت الإشراف على الإقليم من الدائم إلى الولايات المتحدة. وبناء على ذلك، تتسق الأحكام التي تمنح بعض المزايا للسكان الأصليين مع السياسات والاتفاقات والمعاهدات التي تنفذها السلطة القائمة بالإدارة. وعلى أي حال، تتضمن أحكام الدستور جميع

٨٦ - السيد جيمس الثاني (رئيس المؤتمر الدستوري الخامس لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة): قال إن جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة تقوم بخامس محاولة لصياغة دستور مكتوب محليا ليحل محل القانون التأسيسي المنقح لعام ١٩٥٤، الذي كتبته السلطة القائمة بالإدارة. وقد اعتمد المؤتمر الدستوري الخامس المشروع الحالي للدستور في أيار/مايو ٢٠٠٩ وقدمه إلى حاكم الإقليم. وبعد أن رفض الحاكم في البداية إحالة الدستور المقترح إلى السلطة القائمة بالإدارة، امثل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ لذلك بعد أن أصدرت المحاكم حكما في هذا الشأن. وقد أدت هذه العقبة إلى حدوث تأخير كبير في العملية، وساهمت في ذلك عدم كفاية الموارد المتاحة للمؤتمر، مما لم يسمح بالقيام بأنشطة التثقيف العام الملزم في هذا الصدد.

٨٧ - ومضى قائلا إن من الأهمية التأكيد على أن الدستور الذي يكتبه إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي لا يؤدي سوى إلى أن يعكس وضعه الحالي وينظم ترتيبات الحكم الداخلية. ولن يستخدم اعتماد الشعب للدستور في استفتاء إلا كأساس لإزالة الإقليم من قائمة الأمم المتحدة. وفي الواقع، يعترف الدستور المقترح بهذه الحقيقة صراحة، إذ ينص على أن اعتماده لن "يحول دون ممارسة الشعب مرة أخرى [...] الحق في تقرير المصير فيما يتعلق بتحقيق وضع سياسي دائم، أو يخل بممارسة هذا الحق". بيد أن الدستور المقترح لا يتضمن حكما ينص على إنشاء آلية لدراسة خيارات الوضع السياسي في المستقبل.

٨٨ - ومضى قائلا إن السلطة القائمة بالإدارة أصدرت مذكرة، بعد تلقي الدستور المقترح، تحمل فيها آراءها، بما في ذلك الاعتراضات على أحكام محددة تمنح الحكم الذاتي الإضافي للإقليم في عدد من المجالات. وفي أعقاب ذلك

الأشخاص الذين وُلدوا في الإقليم واتخذوا جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وطنًا لهم.

٩١ - وأضاف قائلاً إن إحدى النقاط الرئيسية موضع الخلاف تتعلق بأحكام بشأن ملكية الشعب للموارد البحرية. وتعتبر السلطة القائمة بالإدارة أن هذه الموارد الطبيعية ملك لها، بما لا يتفق مع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي أكدت باستمرار أن ملكية الموارد الطبيعية، بما في ذلك الموارد البحرية، والسيطرة عليها والتصرف فيها مسألة تخص شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ولم تكن هذه المسألة سوى واحدة من عدد من أوجه التضارب بين أحكام قرارات الجمعية العامة والقوانين التي تطبقها السلطة القائمة بالإدارة من جانب واحد على أقاليمها وينبغي للأمم المتحدة تناول أوجه التضارب هذه على سبيل الأولوية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.